الصباح الاقتصادية
12
العدد 2352 - السنة الثامنة
الأربعاء 19 ربيع الأول 1437 - الموافق 30 ديسمبر 2015
Wednesday 30 December 2015 - No.2352 - 8th Year

جلسة سلبية للبورصة...والسيولة تتراجع إلى 9.17 ملايين دينار

العون: التراجع حدث نتيجة الافتتاح الأحمر للبورصة السعودية

تراجعت المؤشرات الكويتية في نهاية جلسة، أمس الثلاثاء، بشكل جماعي، حيث انخفض السعري بنسبة 0.79% عند مستوى 5583.81 نقطة خاسراً 44.6 نقطة، وانخفض الوزني بنسبة 0.27% عند 379.34 نقطة خاسراً 1.03 نقطة. كما تراجع مؤشر كويت 15 بنسبة 0.24% نزولاً للنقطة 895.6 بخسائر بلغت 2.2 نقطة تقريباً.

وتراجعت السيولة أمس إلى 9.17 مليون دينار تقريباً، مقابل نحو 9.38 مليون دينار بالأمس الأول، بانخفاض حوالي 2.2%، فيما ارتفعت الكميات أمس لحوالي 119.74 مليون سهم، مقابل 113.75 بالأمس الأول، بنمو نسبته 5.3%. أما صفقات أمس فبلغت 2752 صفقة، مقابل 2629 صفقة بالأمس الأول.

وحول الأداء أمس، قال المحلل الفني لأسواق المال - نواف العون إن تراجع المؤشرات أمس جاء الغلبه في النصف الأخير من الجلسة، وتحديداً بعد افتتاح السوق السعودي وتكبده خسائر كبيرة عند الافتتاح مما سبب عمليات ضغط نفسي ساهم على قرارات الكثير من المتداولين بالبيع والخروج رغم أن التراجعات التي حققها السوق السعودي جاءت كرد فعل لما تم الإعلان عنه في الأمس الأول بعد إعلان الموازنة العامة للمملكة وما تبعها من إجراءات قضت برفع الدعم عن بعض الخدمات ما أدى إلى هذا التراجع.

وأضاف «أسواق المنطقة بشكل عام كانت بمسار سلبي هابط نتوقع استمراره وتكبد المزيد من الخسائر في ظل الضغوطات المتنوعة تجاه دول المنطقة لعدة أسباب، منها السياسي والعسكري، بالإضافة إلى تراجعات النفط والتي كانت المسبب الأكبر في عملية إعادة وضع خطط مستقبلية لدول الخليج كونها تعتمد على إنتاج النفط بشكل رئيسي لإيراداتها، ما يعني بأن استمرار تراجع أسعار النفط يؤدي إلى مزيد من اتخاذ حزمة من القرارات المشابهة لتلك التي اتخذتها السعودية لتقليص العجز، ومثله حدث في البحرين ومن قبلها دولتي الإمارات والكويت، ومن المتوقع أن تحذو بقية دول الخليج حذوهم».

من الجانب الفني، قال «العون» «كانت تراجعات المؤشر السعري غير مفاجئة خاصة بعد تكرار تنبيهي من عملية الارتداد المؤقتة والتي كانت محصلتها قرابة الـ 80 نقطة تقريباً بعد أن تم الارتداد من مستوى 5567 وهي أدنى نقطة تم تحقيقها الأسبوع الماضي إلا أنها كسرت في جلسة أمس وهو يُعطي إشارة مبكرة بأن إمكانية مواصلة الهبوط للوصول إلى أهداف مستحقة قد تحدثنا عنها سابقاً عند 5500 نقطة تقريباً، والتي إن تمكن من كسرها سيواصل هبوطه إلى مستوى 5100 ثم 4800 نقطة، وهي أهداف قائمة ما لم يتمكن المؤشر السعري من العودة إلى المنطقة الإيجابية فوق مستوى 5800 والتي يسبقها عدد من المقاومات مثل 5660 ثم 5710 نقاط».

أما المؤشر الوزني - وبحسب «العون» - فنجده هو أيضا حقق قاعاً جديداً بتداولات جلسة أمس بوصوله عند 378 نقطة، وهو مستوى لم يصله المؤشر الوزني منذ أكثر من 5 سنوات وهذا ما يُعطي دلالة على سلبية الوضع العام للأسهم القيادية والتي قد تتكبد هي الأخرى بعض الخسائر السعرية لتشكل عامل ضغط على تحركات المؤشر الوزني ليصل إلى مستوى 366 وبكسره نواصل الهبوط إلى مستوى 336 نقطة، وهي مستويات دعم رئيسية وهامة وقوية - أو العودة إلى الإيجابية فوق مستوى 383 مبدئيا - ثم المقاومة الأهم 397 نقطة، والتي تعطي دلالة على مواصلة الصعود إلى مستوى 423 نقطة.

وتصدر قطاع «التأمين» ارتفاعات أمس بنمو نسبته 1.12%. فيما تصدر «التكنولوجيا» التراجعات متخفضاً بنسبة 3.26%.

وجاء سهم «المساكن» على راس ارتفاعات الأسهم بنمو نسبته 8.16%. بينما تصدر سهم «كوت فود» التراجعات بانخفاض نسبته 13.51%.

واحتل سهم «جي إف إتش» نشاط الكميات بحجم بلغ 38.2 مليون سهم تقريباً، فيما تصدر سهم «وطني» نشاط القيم بسيولة اقتربت من 1.8 مليون دينار.

البورصة تبقى في المنطقة الحمراء

«GFH» تتخذ قراراً بالعدول عن قرار الانسحاب من «سوق الأموال»

هشام الرئيس التنفيذي للمجموعة

قالت مجموعة «جي إف إتش المالية» البحرينية (بيت التمويل الخليجي سابقاً)، المدرجة في بورصات البحرين ودبي والكويت، إن التعديلات الأخيرة التي أجريت على اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال في الكويت دفعت مجلس الإدارة لمناقشة العدول عن قرار الانسحاب من البورصة الكويتية.

وأوضحت «المجموعة» في بيان نشر على موقع البورصة أن من الأسباب الرئيسية التي دفعتها لمناقشة عدم الانسحاب معالجة اللائحة الجديدة لبنود كانت متعارضة مع متطلبات الجهات الرقابية التي تخضع لها GFH.

واجتمع مجلس إدارة المجموعة أمس الثلاثاء 29 ديسمبر؛ لمناقشة العدول عن قرار الانسحاب من البورصة الكويتية، وذلك بعد التعديلات الأخيرة التي أجريت على اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال في الكويت.

وبينت «المجموعة» أن التعديل الأخير يسمح للشركات بتأجيل الإفصاح عن المعلومات الجوهرية دون الحصول على موافقة مسبقة من هيئة أسواق المال الكويتية، وذلك حتى يتم التوصل إلى اتفاق ملزم فيما يتعلق بالمعاملة أو الإجراء، وذلك في حال إذا كانت هذه المعلومات تضر بسرية المفاوضات أو الإجراءات الأولية للمعاملة التي يتم تنفيذها.

وقالت إن التعديلات الجديدة تعفي GFH من الالتزام بالإفصاح عن التأثير المالي لأية معلومات جوهرية لا يمكن قياسها أو توقعها والتي قد تؤدي إلى إلحاق ضرر بمصالحها، وقصرت هذا الالتزام فقط على تزويد الهيئة بمبرراتها فيما يتعلق بتلك الحالات.

وكذلك الحال مع التعديل الحاصل في الإفصاح خلال أي عطلة رسمية بدولة الكويت، فلم تشترط على الشركة الأجنبية المدرجة نشر الإفصاح في جريدتين يوميتين محليتين، واستعاضة عن ذلك الإجراء بالإفصاح قبل 15 دقيقة من بدء جلسة التداول التالية.

وكانت «المجموعة» قد أعلنت في يوليو الماضي أنها تدرس إلغاء إدراج أسهمها في بورصة الكويت، بعدما أعلن في أبريل مراجعة خطط الإدراج التي انتهت بالاحتفاظ بأسهمها في سوق الكويت، وإلغاء شهادات الإيداع الدولية في بورصة لندن.

بنوك كويتية تستعد لطرح سندات جديدة في 2016

يعكف عدد من البنوك الكويتية على إصدار سندات جديدة خلال النصف الثاني من 2016؛ وذلك بهدف تعزيز قاعدة رأس المال وفق متطلبات بازل 3، وتعليمات بنك الكويت المركزي.

وقالت مصادر موثوقة إن بنكين كويتيين في مراحل التفاوض مع مديري إصدار من الشركات الاستثمارية وذلك لتسويق وبيع السندات المحتملة، حيث ستبدأ البنوك في إجراءات طرح السندات بعد الحصول على موافقات عموميتها المقبلة.

ويتصدر «بنك وربة» أعلى البنوك الكويتية في معدل كفاية رأس المال بنسبة تصل إلى 26.3%، فيما يأتي بنكا الخليج والبنك الأهلي المتحد الأقل في كفاية رأس المال الأساسي من حقوق المساهمين بين البنوك الكويتية بنسب تبلغ 15.4% و15.68% على التوالي،ويحل خلفهم التجاري بنسبة تصل إلى 18%.

ومن المفترض أن تسهم إصدارات السندات التي ينوي عدد من البنوك طرحها الفترة المقبلة في زيادة مصدات حماية رأسمال البنوك، وتعزيز قدرة البنوك على امتصاص الصدمات الناجمة عن الضغوط المالية والاقتصادية المحتملة.

وشهد عام 2015 إصدار بنك الكويت الوطني سندات بقيمة 125 مليون دينار لتعزيز الشريحة الثانية من رأس المال وفق متطلبات بازل 3، بالإضافة إلى بنك برقان الذي حصل على الموافقات اللازمة لطرح سندات بقيمة لا تتجاوز 100 مليون دينار لتحسين إضافي لقاعدة رأس المال.

يُذكر أن بعثة صندوق النقد الدولي التي زارت الكويت مؤخراً أكدت على أن نتائج اختبارات الضغط التي أجرتها بعثة صندوق النقد الدولي تشير إلى استمرار مرونة القطاع المصرفي على تحمل الصدمات، بيد أن بعض البنوك كانت أكثر حساسية من البنوك الأخرى، وقد تحتاج إلى رفع رؤوس أموالها وذلك وفقا للسيناريوهات الأكثر شدة.

وتتمثل قواعد بازل 3 في مجموعة من التدابير الإصلاحية التي تهدف إلى تحسين التنظيم والإشراف وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي، وأمام البنوك مهلة حتى نهاية عام 2018 لكي تفي بمتطلبات رأس المال الجديدة.

التاسع في محافظة الأحمدي

بنك وربة يفتتح فرعه الجديد في العقيلة

تحقيقاً لسياسته التوسعية الهادفة إلى استقطاب أكبر شريحة من العملاء افتتح بنك وربة فرعه التاسع على مستوى دولة الكويت في منطقة العقيلة بمجمع العربية التجاري، والذي يضاف إلى سلسلة فروع «وربة» والمنتشرة في كافة المناطق الحيوية في الكويت، ومن خلال حفل افتتاح اقيم بهذه المناسبة، شهد رعاية وحضور سعادة محافظ الأحمدي الشيخ فواز خالد الحمد الصباح ونائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للبنك جسار دخيل الجسار وكبار شخصيات المنطقة بالإضافة إلى عدد من قيادات البنك.

وقال الجسار: «يأتي هذا التوسع من منطلق حرص البنك على تعزيز تواجده الجغرافي والنوعي كمؤسسة مصرفية إسلامية على الخارطة المحلية، بالإستناد إلى أعلى معايير الكفاءة في تحقيق متطلبات القطاع المصرفي ضمن رؤية عصرية تتفق في مضامينها مع مبادئ الشريعة الإسلامية ووفق إستراتيجية بنك وربة التي تهدف إلى ضمان تلبية متطلبات العملاء في جميع المواقع الرئيسية في الكويت، وبشكل خاص المناطق التي تشهد نموا في الخدمات العامة وإقبالا واسعا على الخدمات المصرفية، وتتوافق هذه الخطوة مع إستراتيجية البنك وجهوده لتطوير أعماله خلال السنوات المقبلة في إطار خطته للتوسع في مختلف المناطق».

وقال الجسار: «إن افتتاح فرع بنك وربة الجديد في العقيلة بمحافظة الأحمدي التي تشكل مركزاً حيوياً يضم شريحة واسعة من سكان الكويت، ونحن على أتم الإستعداد لتقديم كافة خدماتنا ومنتجاتنا المصرفية لهم، من خلال قربنا من العملاء الذين يطمحون إلى تطوير أعمالهم عبر تلبية متطلباتهم المالية من خلال باقة الخدمات المتنوعة والمبتكرة التي نقدمها بالإضافة إلى تقديم الحلول المصرفية المناسبة لهم لا سيما على مستوى التمويل».

وأشار الجسار: «لدينا في بنك وربة خططا طموحة لتوسيع شبكة فروع البنك لتغطي جميع المناطق الحيوية في البلاد، والمساهمة في خطة التنمية العامة، الأمر الذي يتيح لنا التواصل مع مجموعة جديدة تماما من العملاء وتوسيع نطاق خدماتنا والإطلاع على حاجات ومتطلبات المواطنين مما يعزز قدرتنا على إبتكار منتجات مصرفية جديدة وعصرية ووفقا لأحدث النظم التقنية والمصرفية تؤمن متطلباتهم دون أن تكبدهم اي جهد أو أعباء إضافية».

ونوه الجسار إلى أن «الفرع الجديد هو الفرع التاسع في سلسلة أفرع بنك وربة، يعتبر من المحطات المهمة في تاريخ بنك وربة ويشهد على نجاح إستراتيجية «وربة» التوسعية الهادفة إلى فتح شبكة فروع سوف تغطي جميع محافظات دولة الكويت، ويمكن للعملاء الحصول على أفضل الخدمات المصرفية عبر فرع العقيلة التي تشمل فتح الحسابات بأنواعها المختلفة، وكذلك الودائع المصرفية إضافة إلى منتج البطاقات المصرفية بأنواعه المختلفة والمقبولة عالميا كبطاقة السحب الآلي وبطاقات الائتمان والبطاقات مسبقة الدفع، إضافة إلى الحلول التمويلية التي تناسب احتياجات العملاء، والتي يصل فيها سقف التمويل الشخصي لغاية 70 الف دينار فيما يخص التمويل الإنشائي أو السكني، وإلى 15 ألف دينار للتمويل الاستهلاكي فضلا عن تقديم حلولا متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لا سيما بما يخص التمويل التجاري وخدمات الأعمال الصغيرة والمتوسطة إلى جانب الخدمات والمنتجات المصرفية الأخرى، وسيساهم بالتالي في رفع الحصة السوقية للبنك وتعزيز تواجده ومكانته ورفع قدرته التنافسية على مستوى الكويت وتمكينه من قيادة سوق الصيرفة الإسلامية محليا».

وأضاف الجسار «إن بنك وربة دائم العمل على تلبية تواجده في سوق المصارف الإسلامية المحلية سواء من الناحية الجغرافية أو الخدماتية، حيث يحرص بنك وربة على تطوير خدماته ومنتجاته المصرفية واستقطاب أكبر شريحة من العملاء وتعزيز دور مركز الاتصال وزيادة فعاليته من خلال تطوير انظمته وتدريب موظفيه على التعامل مع العملاء بمهنية لتقديم خدمة مميزة لهم واقتناص الفرص الجديدة للنمو في قطاعي تمويل الشركات والأفراد بما يحقق المنفعة للإقتصاد المحلي ويضمن للعملاء أكبر قدر من الإستقرار المادي مع مواكبة كافة تطلعاتهم المصرفية نحو حياة اقتصادية متوازنة، تتوافق في قواعدها وسبل تحقيقها مع مبادئ ديننا الحنيف».

وللاستعلام عن موقع الفرع الجديد لبنك وربة في محافظة الأحمدي، يمكن للعملاء والمساهمين الاتصال على مركز خدمة العملاء، بالإضافة إلى الاستفسار عن الخدمات والمنتجات التي يقدمها، ومن ضمنها الإستعلام عن الرصيد، تقديم طلب فتح حساب، تحويل الراتب، بطاقات الإئتمان، القرض الحسن والمرابحة أو الاستفسار عن الودائع، مع إمكانية التسجيل والإستفادة من خدمة الرسائل القصيرة المجانية، فضلا عن صفحاته الخاصة على مواقع التواصل الإجتماعي تويتر وفيسبوك وإنستغرام للراغبين بمعرفة المزيد عن خدمات ومنتجات بنك وربة وفروعه وآخر العروض الحصرية لعملائه أو معرفة الشروط والأحكام المصرفية وحقوق العميل. كما توجه الجسار بجزيل الشكر إلى محافظ الأحمدي الشيخ فواز خالد الحمد الصباح وكبار شخصيات محافظة الأحمدي لتشريفهم ومشاركتهم في افتتاح الفرع الجديد، ولإداريي البنك وموظفيه لجهودهم المتواصلة في الإرتقاء ببنك وربة إلى مصاف المؤسسات المالية الواعدة المعروفة بجودة أدائها وتميّز خدماتها المصرفية.

الشيخ فواز خالد الحمد والجسار يقصان شريط الافتتاح

■ الجسار: لدينا خطط طموحة لتوسيع شبكة فروع البنك لتغطي جميع المناطق الحيوية في البلاد

بيتك»: 5 فائزين في السحب الأخير لحملة البطاقات المصرفية

فاز 5 من عملاء بيت التمويل الكويتي «بيتك» في السحب الأخير للحملة التسويقية التي اطلقها تحت شعار «اربح يوميا "MacBookAir" للتشجيع على استخدام بطاقات «بيتك» الائتمانية ومسبقة الدفع وبطاقات السحب الآلي، بهدف زيادة القيمة المضافة للبطاقة وتطوير وتنويع الاعتماد عليها، حيث اتاحت الحملة على مدى 100 يوم، الفرصة لمئة عميل لربح جهاز MacBook Air عند استخدام بطاقاتهم لسداد قيمة المشتريات، وتمثل كل 10 دنانير كان ينفقها العميل باستخدام بطاقات «بيتك» الائتمانية أو مسبقة الدفع داخل وخارج الكويت، وبطاقات السحب الآلي خارج الكويت فقط، فرصة لدخول السحب خلال الحملة. والفائزون هم : صالحة عبدالله نمي - محمد حمد العريفان - عبدالله حسين الوطيب - عبير جعفر القديحي بدر يوسف المطيري.

واكدت الحملة التي انتهت في 25 ديسمبر الجاري حرص «بيتك» على الاستمرار بتقديم العروض المميزة لعملائه من حملة البطاقات المتنوعة مكافأة لهم، ولخلق طابع فريد ومميز لجميع بطاقات «بيتك» التي تقدم دائما قيمة مضافة لحامليها، بما يساهم في رضاء العميل وزيادة فرص استفادته عند الاستخدام، فضلا عن تعزيز تواجد «بيتك» وحصته السوقية في هذا القطاع.

وساهمت الحملة في ترسيخ مبادئ وأهداف «بيتك» الرامية إلى تنشيط حركة المبيعات، وتحقيق الفائدة للعملاء مستخدمي البطاقة وللتجار، والسعي لتعزيز مفهوم استخدام البطاقات المصرفية بديلا عن النقود نقاديا للمخاطر التي يتعرض لها العملاء وتماشيا مع التوجهات المصرفية العالمية.

ويستمر «بيتك» باطلاق حملاته التسويقية التي تهدف إلى تحقيق منظومة من الأهداف تخدم العملاء والسوق المحلي و«بيتك»، فقد أطلق «بيتك» خلال الفترة الماضية مجموعة من البرامج والحملات التسويقية التي لاقت نجاحا كبيرا بين أوساط العملاء ،الأمر الذي يعكس الثقة التي يتمتع بها «بيتك» ونجاحه في تقديم المنتجات والخدمات التي تلبي متطلبات العملاء واحتياجاتهم.

570 ألف دينار أرباح «بريق قابضة» من صفقة مبادلة

قالت شركة البريق القابضة (BAREEQ)، المدرجة ببورصة الكويت، إنه قد تم إبرام صفقة مبادلة ما يُعادل 90% من محفظة الأسهم غير المدرجة لشركة البريق بقيمة 7.4 مليون دينار.

وقالت "الشركة" في إيضاح للبورصة أمس الثلاثاء، إن صفقة المبادلة تمت مقابل عدد 78 حصة من حصص شركة "تداول العالمية لبيع وشراء الأسهم والسندات ذ.م.م/ عبدالوهاب السند وشريكته"، التي يملكها نائب رئيس مجلس إدارة شركة البريق، والتي تمثل 78% من شركة "تداول". وأوضحت "الشركة" أن الصفقة سوف ينتج عنها ربح يقدر بحوالي 570 ألف دينار (ما يُعادل 1.88 مليون دولار امريكي).

كان مجلس إدارة الشركة قد وافق نهاية شهر أغسطس الماضي على عرض المُبادلة مقابل شراء كامل الحصة في شركة تداول.

وقالت "بريق قابضة" منتصف شهر ديسمبر الجاري، إنها تلقت عرض شراء 99% من إحدى الشركات التابعة لها، بقيمة 75 ألف دينار.